مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

نجاح تجربة فنلندا في التعليم قبل الجامعي أحد مؤشرات اقتصاد المعرفة وإمكانية محاكاتها في العراق

أ. م.د. عباس مكي حمزة الزرفي
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
abbasm.hamza@uokufa.edu.iq

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
hasan.latef@uokufa.edu.iq

المستخلص

يعد التعليم والتعلم أساسًا مركزيًا في منظومة اقتصاد المعرفة، حيث يفترض أن يكون هناك تفاعل مستمر مع جميع مكونات المجتمع الأخرى دون استثناء. هذا التفاعل يتيح للفرد والمجتمع اكتساب القدرة على التكيف السريع والتصويب الذاتي مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تميز عصر اقتصاد المعرفة. ويعد التعليم، وخاصة في مراحله قبل الجامعية، وسيلة مهمة لتحقيق فوائد كبيرة لكل من الأفراد والمجتمعات. فهو يزوّد الأطفال بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من أن يصبحوا أكثر إنتاجية في مراحل حياتهم المستقبلية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وفرص الخروج من دوائر الفقر المستمر.

على الرغم من العقوبات التي مرّت بها البلاد وما نتج عنها من مشكلات وتحديات عديدة، بما في ذلك الدمار والانهيار شبه الكامل للاقتصاد العراقي وبنيته التحتية، إلا أن هناك بصيصًا من الأمل والتفاؤل في إمكانية تجاوز هذه المرحلة الصعبة. يتجسد هذا الأمل في الجهود المتواصلة التي يبذلها العراق لبناء قطاع التعليم قبل الجامعي. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي للتعليم قبل الجامعي وأهميته في التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة. كما يسعى إلى دراسة تجربة فنلندا في هذا المجال، بهدف التعرف على محطات الفشل التي مرّت بها وكذلك النجاحات التي حققتها في تطوير التعليم قبل الجامعي. علاوة على ذلك، يهدف البحث إلى تحديد التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العراقي في سعيه لتطوير قطاع التعليم قبل الجامعي، باعتباره مؤشرًا مهمًا من مؤشرات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات، التي من أهمها أن ضعف نسبة التخصيصات لقطاع التعليم والعملية التربوية في الموازنات العامة الاتحادية، فضلاً عن ضعف مؤشرات اقتصاد المعرفة في العراق معبراً عنها بغياب عن تقارير المعرفة العالمية منذ إصدارها عام (2017)، وحتى عام (2020)، ومن ثم أدائه الضعيف في تقرير عام (2021)، ولاسيما في مؤشر التعليم قبل الجامعي، يشير إلى استمرار التدهور في العملية التربوية وعدم استفادة العراق من القدرات والموارد المادية والطاقات البشرية مثلما فعلت الدول الأخرى ولاسيما فنلندا، وهو ما يعني تأخره عن الركب المعرفي والتنموي على حدٍ سواء ما لم يتم تدارك ذلك من قبل الحكومة والوزارات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية (التعليم قبل الجامعي، مؤشر المعرفة العالمي، اقتصاد المعرفة)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

The success of Finland's experience in pre-university education is one of the indicators of the knowledge economy and the possibility of emulating it in Iraq

Assistant Professor Dr. Abbas Makki Hamzah Al-Zurfi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
abbasm.hamza@uokufa.edu.iq

Prof. Dr. Hassan Latif Kazim Al-Zubaidi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
hasan.latef@uokufa.edu.iq

Abstract

Education and learning occupies the heart position in the societal system of the knowledge economy, and it assumes the necessity of interaction with other community systems without exception, so that the individual and society acquire the ability to automatically adapt and self-correct with the amount of highly dynamic economic and social variables that characterized the era of the knowledge economy. Education, especially in its pre-university form, brings a range of benefits to both individuals and societies. It equips children with skills that enable them to be more productive later in life, leading to higher incomes and the possibility of breaking out of cycles of chronic poverty.

Despite the decades that the country has faced and the resulting many problems and challenges and the consequent destruction and almost complete collapse of the Iraqi economy and its infrastructure, there is hope and optimism about the possibility of overcoming this dark stage through Iraq's success in its relentless pursuit to build a sector Pre-university education, and the research aims to clarify the basic role of pre-university education and its importance in the transformation of the knowledge economy and achieving sustainable development, and to evaluate Finland's experience to find out the failure stations, which occurred in it and the success stations, which it achieved in the field of pre-university education, as well as aiming to identify challenges And the opportunities facing the Iraqi economy and its endeavor to develop the pre-university education sector as an important indicator of the knowledge economy to achieve its sustainable development.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19498.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

Accordingly, the research reached a number of conclusions, the most important of which is that the weak percentage of allocations to the education sector and the educational process in the federal public budgets, as well as the weakness of indicators of the knowledge economy in Iraq, expressed in the absence of global knowledge reports since its issuance in (2017) and until (2020).), and then its poor performance in the report of the year (2021), especially in the pre-university education index, indicates the continued deterioration in the educational process and the failure of Iraq to benefit from the capabilities, material resources and human energies as other countries did, especially Finland, which means that it lags behind the knowledge trail. and development alike unless this is remedied by the government and the relevant ministries.

Keywords: (Pre-university education, Global Knowledge Index, Knowledge economy***)***

1- المقدمة

يُعد التعليم والتعلّم محورًا أساسيًا في بنية المجتمع ضمن اقتصاد المعرفة، إذ يتطلب تفاعلًا فعّالًا مع مختلف المنظومات المجتمعية دون استثناء، لتمكين الفرد والمجتمع من التكيف التلقائي والتقويم الذاتي في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والديناميكية التي يتسم بها هذا العصر. وقد فرضت خصائص اقتصاد المعرفة على نظم التعليم في مختلف دول العالم تحديًا جديدًا يتمثل في ضرورة فهم حاجات المجتمع والتعامل مع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بهدف تقديم خدمات تعليمية تسهم في إيجاد حلول واقعية وفعالة للمشكلات التي تواجهه. ويُعد التعليم، ولا سيما في مراحله قبل الجامعية، من أبرز أدوات تحقيق التنمية، لما له من أثر مباشر في تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية التي تؤهلهم ليكونوا أكثر إنتاجية في المستقبل، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى الدخل ويزيد من فرص الخروج من دوائر الفقر المزمن..

على الرغم من العقود الصعبة التي مرّت بها البلاد وما أفرزته من أزمات وتحديات متراكمة، وما نجم عنها من دمار واسع وانهيار شبه كامل للاقتصاد العراقي وبُناه التحتية، فإن ثمة بوادر تبعث على الأمل والتفاؤل بإمكانية تجاوز هذه المرحلة القاتمة. ويكمن هذا الأمل في الجهود الحثيثة التي يبذلها العراق للنهوض بقطاع التعليم قبل الجامعي، وفي السعي الجاد نحو التحول من الاقتصاد الريعي التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، لمواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة ولمواجهة التحديات الداخلية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلًا عن التحديات السياسية والمؤسسية،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

بما يخدم أهداف التنمية المستدامة. ويستند هذا التفاؤل إلى مجموعة من العوامل الجوهرية، من بينها: الإرث الحضاري العريق للعراق بوصفه مهدًا للحضارات الإنسانية، وما يملكه من ثروات طبيعية غنية وموارد بشرية واعدة، تؤهله لتسريع التحول نحو اقتصاد المعرفة. ويتطلب الأمر فقط استثمارًا رشيدًا لهذه الموارد والطاقات في إطار رؤية واضحة ومتكاملة. ومن أبرز المؤشرات الدالة على بداية هذا التحول، دخول العراق — ولأول مرة — ضمن تقرير مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021، منذ بدء إصدار هذا التقرير في عام 2017.

إن التحديات، التي واجهها العراق، تفرض على المجتمع والدولة مزيداً من الجهود والاستغلال الأمثل لكل ما يمتلك من طاقات ومقدرات، وأنه من الممكن التعامل مع هذه التحديات وتجسير هذه الهوة بين العراق وتجربة فنلندا الناجحة؛ إذا توافرت الإرادة السياسية كشرط أول، ثم حشدت الطاقات والموارد اللازمة لبناء قطاع التعليم قبل الجامعي، ثم مجتمع المعرفة. فعلى سبيل المثال، نلحظ من التجربة الفنلندية عندما توافرت الإرادة السياسية والثقافة الشعبية وحشدت الطاقات والموارد، فأنها حققت المراتب الأولى في مؤشر التعليم قبل الجامعي ومن ثم لاقتصادها المعرفي، مما انعكس على تقدمها في تحقيق تنميتها المستدامة.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع، فالتعليم بشكل عام والتعليم قبل الجامعي بشكل خاص يسهم بشكل كبير في التنمية من خلال بناء رأس المال البشري، ومن خلال تحسين نوعية التعليم يزيد متوسط الدخل للفرد مع الحصول على وظيفة مناسبة في ظل الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، الذي يتطلب عمالة ماهرة تتسم بالمعرفة والتقنيات الصناعية الدولية مما يدفع للزيادة في الإنتاج، كما أنها تشكل الطرقة، التي يفهم بها السكان مجتمعهم ويتفاعلون مع بعضهم البعض .

مشكلة البحث

أصبحت البلدان التي نجحت في بناء قطاع التعليم قبل الجامعي في طليعة البلدان المتقدمة وهذا ما قد يبرّز الدور الفعّال الذي يؤديه هذا القطاع في اقتصاد المعرفة لدفع عجلة التنمية، وتأسيساً على ما سبق تتبلور مشكلة البحث الرئيسة: بالتساؤل كيف يسهم التعليم قبل الجامعي أحد مؤشرات اقتصاد المعرفة في تطوير الطاقات البشرية لتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي فرص الاقتصاد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

العراقي لتطوير التعليم قبل الجامعي والانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وما مدى قدرته للاستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في هذا المجال ؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان الدور الأساس للتعليم قبل الجامعي وأهميته في التحول لاقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، وتقويم تجربة فنلندا للوقوف على محطات الاخفاق، التي حصلت فيها ومحطات النجاح، التي حققتها في مجال التعليم قبل الجامعي، كذلك تهدف الى تحديد التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العراقي وسعيه في تطوير قطاع التعليم قبل الجامعي كمؤشر مهم من مؤشرات اقتصاد المعرفة لتحقيق تنميته المستدامة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن بناء قطاع التعليم قبل الجامعي وتطوره يسهم بشكل كبير في تسريع عملية الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وأن الاستثمار في هذا القطاع ينتج عوائد كبيرة للبلدان مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة .

2: الاطار المفاهيمي

2-1- التعريف بمؤشرات اقتصاد المعرفة

انطلاقًا من الوعي العميق بالدور الحيوي الذي تؤديه المعرفة في تحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتعزيز مقومات الرفاه وجودة الحياة، والسعي نحو الريادة في المشهد العالمي، تأسست فكرة "مشروع المعرفة العربي" منذ بدايتها على قناعة راسخة بأن المعرفة المتمكنة والفعّالة تمثل البوابة الرئيسة للولوج إلى آفاق التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. ومن خلال شراكة استراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبجهود متواصلة تهدف إلى بناء أسس مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، تجسدت هذه الرؤية الطموحة، التي بدأت منذ عام 2007، في سلسلة من المبادرات الرائدة. وقد أثمرت هذه الجهود عن إنشاء "مشروع المعرفة العربي"، الذي قدّم إسهامات نوعية في مجال البحث التنموي، تمثلت في إصدار تقارير المعرفة العربية، وإطلاق "مؤشر المعرفة العربي" لعام 2015، إلى جانب تدشين "منصة المعرفة للجميع". وبهذا، انطلقت عملية بناء مؤشر عربي يعنى بقياس الوضع المعرفي في الدول العربية، استنادًا إلى رؤية استراتيجية قوامها إرساء مجتمعات تتبنى المعرفة الإبداعية والخلاّقة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

كمحرك رئيس لتحقيق التنمية المستدامة، مستفيدةً من التراكمات والخبرات التي أنتجتها التجارب السابقة في هذا المجال. (1) .

وانطلاقًا من الطبيعة المركبة للمعرفة وتعدد أبعادها وتشعب مجالاتها، وبالنظر إلى خصوصية السياقات التنموية في البلدان العربية ومتطلباتها الراهنة، تم التوجه نحو بناء مؤشر عربي شامل للمعرفة. وقد صدرت النتائج الأولى لهذا المؤشر في عام 2015 ضمن تقرير افتتاحي، تضمن توضيحات مفصلة للأسس المفاهيمية والمنهجية التي بُني عليها، والمقاربة الإحصائية المعتمدة، إضافة إلى استعراض النتائج المتعلقة بكل دولة عربية على حدة. وقد تكوَّن هذا المؤشر من ستة مكونات أساسية تُعد بمثابة ركائز حيوية للتنمية في المنطقة العربية، وهي: التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي، التعليم التقني والتدريب المهني، البحث والتطوير والابتكار، الاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (2)، وكذلك صدرت نتائج المؤشر العربي في نسخته الثانية عام (2016)، وكانت النسخة الأخيرة بهذا الإصدار تحت مسمى مؤشر المعرفة العربي، وأنتقل إلى دائرة أوسع ليشمل جميع دول العالم تحت مسمى مؤشر المعرفي العالمي.

وعليه يمثل مؤشر المعرفة العالمي، الذي يصدر سنوياً منذ عام (2017)، مقياساً للأداء المعرفي لبلدان العالم في سبعة مجالات، كما ذكر في أعلاه والفارق في المؤشرات الفرعية قد أُضيف لها مؤشر فرعي جديد هو البيئة التمكينية، وأن مؤشر المعرفة العالمي، هو المنتج الرئيس للشراكة ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة بن راشد آل مكتوم للمعرفة، فقد تمت صياغته من خلال منهجية شارك فيها فريق مركزي في تخصصات متعددة ومجلس رفيع المستوى من المستشارين(3). ويمكن أن نستعرض مؤشر التعليم قبل الجامعي بشيء من التوضيح .

يقصد بالتعليم قبل الجامعي جميع المراحل التعليمية التي تبدأ من برامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي، وتمتد حتى نهاية المرحلة الثانوية. ونظرًا لما لهذه المراحل من دور حيوي في بناء رأس المال البشري وتعزيز منظومة المعرفة، برزت الحاجة إلى تطوير مؤشر قطاعي فرعي يُعنى specifically بقطاع التعليم قبل الجامعي، يستند إلى المفاهيم التربوية الحديثة. ويُعد تحسين جودة التعليم وتطويره ضمن هذه المنظومة من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام واسع في السياسات التربوية العالمية، نظرًا لأهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري بوصفه أداة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية، وركيزة للمواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع والثقافة في ظل عالم يتسم بسرعة التحول والتغير. ومن هذا المنطلق، تبرز ضرورة المراقبة المستمرة لأداء أنظمة التعليم وتقويمها، لضمان قدرتها على توفير تعليم ذي جودة عالية يلبي تطلعات المجتمع.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

شهدت قضايا جودة التعليم توسعاً في الفكر التربوي، لم يُعد الاهتمام يقتصر على ضمان المساواة في الحصول على التعليم وايصاله إلى شرائح المجتمع كافة، بل بات النهوض بجودة منظومة التعليم والمعرفة والمهارات التي تنقلها أيضاً من الاهتمامات الرئيسة. وتعزّز الاهتمام العالمي أيضاً بمسألة وأهمية جودة التعليم في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 من بين الأهداف السبعة عشر للأجندة، الهدف المتمثل في ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، مما يعكس فهم أن الحصول على تعليم جيد يمكّن من الحراك الاقتصادي والاجتماعي التصاعدي، وهو مفتاح للهروب من الفقر[4]، وإن هناك حاجة إلى جهود أكثر جرأة لتحقيق تقدم أكبر نحو تحقيق أهداف التعليم الشامل. في ضوء هذه التطورات العالمية، كان من الضروري تركيز الانتباه على اعتماد معايير وأدوات قياسية منهجية تساعد في تقييم أنظمة التعليم وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ومن ثم تمكين صياغة سياسات تعليمية أكثر فعّالية تستند إلى مؤشرات موثوقة .

وعليه فقد توصلت بعض الأبحاث إلى أن الاستثمار في قطاع التعليم ينتج عوائد كبيرة للبلدان، إذ تشير التقديرات إلى أن كل دولار أمريكي يُستثمر في سنة إضافية من التعليم للأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يولد فوائد في الدخل والمكاسب الصحية بقيمة (10) دولار في البلدان منخفضة الدخل، و (4) دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و (2) دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى[5]. ووجدت البعض من الدراسات أن معدلات العائد على الاستثمار في التعليم، ولاسيما في التعليم الابتدائي، تفوق العوائد المحققة من الاستثمار في رأس المال المادي. وأظهرت الدراسات أن هناك عوائد اجتماعية كبيرة للاستثمار في التعليم. ووجدت دراسة أخرى أن العائد على أجر الساعة الناتج عن سنة إضافية من الدراسة يبلغ (10.7%) للبلدان المتوسطة الدخل، التي ينتمي إليها العراق[6].

في هذا السياق، تحول التركيز نحو بناء مؤشرات تسترشد بالمعايير والمواصفات الدولية، التي تدعم على رصد التقدم المحرز في الاستراتيجيات والبرامج وإجراء مقارنات عبر الزمن وفي أماكن أو سياقات مختلفة، وعليه بُني المؤشر القطاعي التعليم قبل الجامعي كأحد قطاعات مؤشر المعرفة العالمي ليكون أداة منهجية لقياس أداء منظومة التعليم قبل الجامعي بمختلف مراحلها، وقد ارتكز هذا المؤشر الممتد (من مرحلة التعليم ما قبل المدرسة إلى نهاية مرحلة التعليم الثانوي)، من ركيزتين تفاعليتين هما: الأولى، رأس المال المعرفي، والثانية، البيئة التمكينية التعليمية، اللذان يتفرع كل منهما إلى عدد من المحاور الفرعية. وقد قسمت ركيزة رأس المال المعرفي إلى ثلاثة محاور فرعية، أثنان منها ذو طبيعة كمية، مما يشير إلى مدى إتاحة الفرص للناشئة من الأطفال والشباب للالتحاق بالمدرسة وإكمال سنوات الدراسة المطلوبة على

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

مستويات مختلفة، والثالث يتعلق بالنواتج أو المخرجات التعليمية ويركز أكثر على الجوانب النوعية لعملية التعليم والتعلم، أما البيئة التمكينية التعليمية، فتنقسم إلى ثلاثة محاور فرعية أيضاً، وقد اتفقت الأدبيات العالمية على أهميتها في تحقيق جودة المخرجات التعليمية وهي: الإنفاق على التعليم وبرامج الطفولة المبكرة والبيئة المدرسية .

2-2- ماهية اقتصاد المعرفة ومرتكزاته

أ: اقتصاد المعرفة: كُنْهُهُ وحقيقتهُ

قبل بيان ماهية اقتصاد المعرفة ينبغي الالتفات إلى أن المفاهيم في العلوم الاجتماعية يكون من الصعب وضع تعريف واحد لها ويكون هذا التعريف مانعاً جامعاً؛ سبب ذلك يعود إلى أن المعنيين بهذه العلوم، التي تتعامل مع الحياة الإنسانية عامة والاجتماعية منها خاصة، يواجهون صعوبة في وضع تعريف موحد شامل متفق عليه لمصطلحاتها ومفهوماتها، ومردُّ ذلك يعود للزاوية التي يُنظر منها، والايديولوجية والاختصاص وتوجه الباحثين، فبعضهم يصوغ التعريف طبقاً للخصائص والبعض يضع التعريف على وفق الصفات، ومنهم من يجتهد ليضع تعريفاً إجرائياً، مما يجعل التعاريف للمصطلح تتعدد. ويضاف لمّا ذكر من أسباب فإن مصطلح "اقتصاد المعرفة" هو مصطلح حديث في ظهوره، مما يزيد من صعوبة الاتفاق على تعريف موحد له، ومن ثم فإن مفاهيمه الأساسية ومبادئه لا تزال في طور التبلور والنضج، ويُنظر له من جانب آخر على أنه من المصطلحات المركبة لذا ينبغي تفكيك هذا التركيب لكونه متكون من كلمتين. عموماً سنتناول بعض من تعريفات اقتصاد المعرفة ونقسمها على قسمين، يتناول الأول تعريفات المنظمات الدولية، والثاني يهتم بتعريفات الخبراء والمختصين بالشؤون الاقتصادية.

1- اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المنظمات والمؤسسات الدولية

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصاد المعرفة "بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً إلى ترفيه الحياة الخاصة باطراد وما يتطلبه ذلك من بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات[7] " وهذا يعني أنه اقتصاد يقوم على تعميم المعرفة لتحسين شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقريباً من التعريف السابق عرّف البنك الدولي اقتصاد المعرفة "بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتطلب جلب وتطبيق المعارف الأجنبية فضلاً عن تكييف المعرفة، وتكوينها من أجل تلبية احتياجاته الخاصة"[8].

ومما تقدم نلحظ أن المنظمات الدولية ركزت في تعريفها على ثلاث قضايا أساسية هي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

- دور المعرفة في هذا الاقتصاد .
- الغايات النهائية لتعميم اقتصاد المعرفة .
- التغيرات التي يحدثها هذا الاقتصاد .

2- تعريف اقتصاد المعرفة من وجهة نظر الخبراء والباحثين

عرف كل من جون هوتون (John Houghton) و بيتر شيهان (Peter Sheehan) اقتصاد المعرفة على "أنه الاقتصاد الذي ينشأ من قوتين محددتين هما صعود المعرفة – كثافة الأنشطة الاقتصادية، والعولمة المتزايدة للشؤون الاقتصادية وأن الزيادة في كثافة المعرفة مدفوعة بالقوى المشتركة لثورة تكنولوجيا المعلومات والوتيرة المتزايدة للتغير التكنولوجي، أما العولمة فمدفوعة بإلغاء الضوابط الوطنية والدولية وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات ذات الصلة، وبذلك فإن مصطلح اقتصاد المعرفة يشير إلى الهيكل الاقتصادي العام الناشئ، وليس إلى أي واحد أو مجموعة من هذه الظواهر"[9]. هذا التعريف يربط بين العولمة ونشوء اقتصاد المعرفة إذ ترافقت التغيرات التكنولوجية مع التطورات التي افرزتها العولمة في جوانب الحياة المختلفة. وعرّفه كل من والتر باول (Walter W. Powell) و كايزا سنيلمان (Kaisa Snellman) "على أنه إنتاج سلع وخدمات قائمة على الأنشطة كثيفة المعرفة التي تسهم في تسريع وتيرة التكنولوجيا والتقدم العلمي وكذلك التقادم السريع بالقدر نفسه، وتشمل مكونات اقتصاد المعرفة اعتماداً أكبر على القدرات الفكرية بدلاً من المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، إلى جانب الجهود المبذولة لدمج التحسينات في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، من البحث والتطوير المختبري إلى أرضية المصنع للواجهة مع المستهلكين"[10]. وقد ركز هذا التعريف على قدرة هذا الاقتصاد على إبداع سلع وخدمات جديدة تستجيب لحاجات المستهلكين عبر توظيف البحث والتطوير والاستخدام المكثف للعلم والابتكارات وتحويلها إلى سلع مصنعة .

ب: مرتكزات اقتصاد المعرفة

أصبح من البديهي أن استخدام المعرفة كوسيلة للإنتاج والتنمية لا يمكن الاختلاف عليها، وقد عدَّ البنك الدولي مبادرة (منهجية تقويم المعرفة) لمساعدة البلدان على تشخيص التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها في مسيرتها نحو اقتصاد المعرفة، فنتجت عن هذه المبادرة وضع أربعة مرتكزات أساسية يبنى عليها اقتصاد المعرفة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

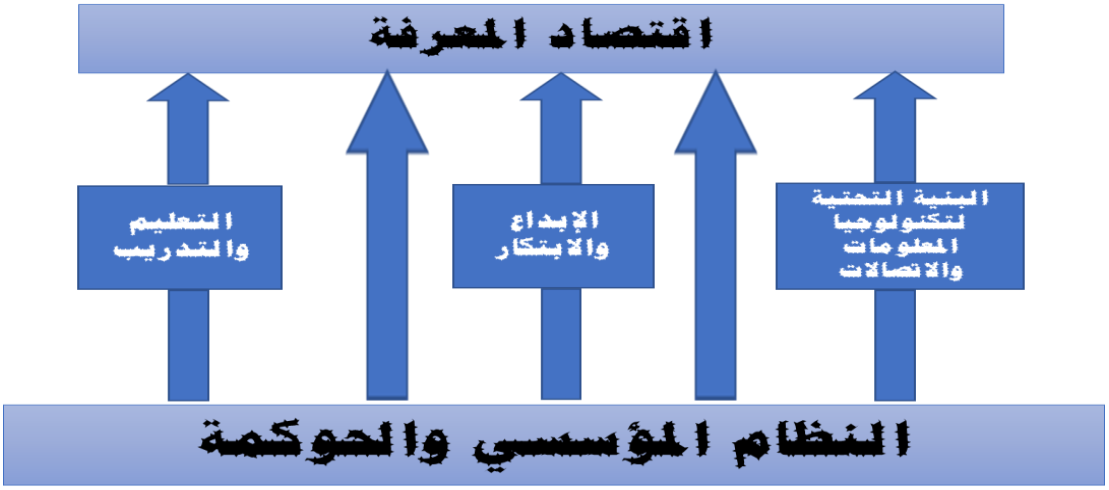

شكل (1) ركائز اقتصاد المعرفة
المصدر: من إعداد الباحثين.

الشكل (1) يبرّز الأهمية الرئيسة لركيزة النظام المؤسسي والحوكمة بوصفها القاعدة الأساس لانطلاق بقية الركائز الثلاث الأخرى، إذ لا يمكن تصور توفير التعليم ولا البنية التحتية أو الإبداع والابتكار من دون إيجاد النظام المؤسسي والحوكمة، ولأهمية هذه الركائز ستلخص على النحو الاتي:

- النظام المؤسسي والحوكمة: تُعدّ هذه المنظومة من أهم الركائز التي تعتمد عليها بقية المرتكزات الأخرى، ومن ثم عليها جميعاً يبنى اقتصاد المعرفة لبلد ما، فالمنظومة المؤسسية والحوكمة التي تقوم على أسس اقتصادية قوية يُمكنها توفير كل ما يلزم من الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ومحركاً مهماً لنقل المعرفة واستيرادها أو استقطابها إلى البلد من جهة أخرى، لذا يفترض لأي دولة ترغب في أن تتنافس دولياً ضمن اقتصاد المعرفة أن تبني اقتصادها على أسس قوية، وأن تعمل على توفير كل ما يلزمها من أُطر قانونية، سياسية، اجتماعية، ثقافية ونظم تعليمية، أيضاً تعمل على استقطاب المزيد من المعرفة الإنتاجية والنمو المعرفي.[11] وتشمل تلك المنظومة على العديد من السياسات والإجراءات وبكافة السبل التي تؤدي إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحةً ويسراً في الاقتصاد، وتقوم بتخفيض التعريفات الكمركية على منتجات التكنولوجيا ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[12].
- الإبداع والابتكار: صار الإبداع (Creativity) والابتكار (Innovation) في عصر اقتصاد المعرفة جوهرياً من أجل البقاء؛ لأن بقاء المنشآت والمؤسسات الاقتصادية أصبح هدفها الرئيس، فالمنشآت التي لا تمتلك المقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة عملها ستواجه بالتأكيد صعوبات كبيرة، فضلاً عن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تحديات المنافسة في بيئة أعمال سريعة التغير؛ ذلك لأن منافسيها سيقومون بالابتكار والتطوير المستمر لمنتوجاتهم وخدماتهم، لذا فإن الإبداع والابتكار أصبحا من الاولويات لاهتمام المؤسسات والمنشآت ولجميع القطاعات من أجل البقاء في السوق[13]. والإبداع هو عملية تطوير الأفكار التي هي الأصل وذات قيمة، الذكاء الخلاّق وديناميكية متنوعة ومتميزة، وهو تحرير الطاقة البشرية، ويمكن أن يعني أشياء مختلفة لأُناس مختلفين بالنسبة للبعض، والأمر يتعلق بالتفكير أو الإنتاج الأصلي شيء لم يأتِ به أحد من قبل[14]. بعبارة أخرى، يُعد الإبداع نتاجًا لتكامل مجموعة من القدرات والاستعدادات والسمات الشخصية، والتي يمكن، في ظل بيئة محفزة وملائمة، أن تُسهم في الارتقاء بالأفكار العقلية نحو نتائج أصيلة وذات فائدة، سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو حتى على الصعيدين الوطني والعالمي. ويُنظر إلى الإبداع بوصفه سمة ذهنية تتيح للفرد التفكير بطرق غير تقليدية، فيما يُعرف بـ"التفكير خارج الصندوق"، وغالبًا ما تُفضي هذه السمة إلى الابتكار، حيث يرتبط الإبداع ارتباطًا وثيقًا بعملية الابتكار وتطوير الحلول الجديدة. [15]، الذي يتكون من توليد فكرة جديدة وتنفيذها في منتج أو عملية أو خدمة جديدة، مما يؤدي إلى النمو الديناميكي للاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل، وأيضاً إلى خلق ربح صافي لمشروع الأعمال المبتكر.

إن الابتكار ليس ظاهرة لمرة واحدة، بل هو عملية طويلة ومتراكمة لعدد كبير من عمليات صنع القرار التنظيمي، بدءاً من مرحلة توليد فكرة جديدة إلى مرحلة تنفيذها، بحيث تشير الفكرة الجديدة إلى تصور حاجة مستهلك جديد أو طريقة جديدة للإنتاج، يتم إنشاؤه في العملية التراكمية لجمع المعلومات، إلى جانب رؤية ريادة الأعمال الصعبة من خلال عملية التنفيذ، حيث يتم تطوير الفكرة الجديدة وتسويقها إلى منتج جديد قابل للتوزيع أو عملية جديدة مع تخفيض التكاليف المصاحبة وزيادة الإنتاجية[16]. خلاصة القول يمكن أن تصدر الأفكار الإبداعية من الأفراد لكن الابتكار غالباً ما يأتي من خلال المؤسسات والمنظمات المختصة لتلك الأفكار الإبداعية[17]، أي أن الابتكار يعتمد على مقدار التخصيص للإنفاق على مؤسسات البحث والتطوير وعلى نوعية بعض القطاعات الأخرى كالتعليم وتقنيات المعلومات...إلخ .

- التعليم والتدريب: يُعد التعليم والقدرات المهنية أول جانب محوري في كثير من الدراسات، إذ تركز العديد منها على هذه الأشكال من رأس المال البشري (الفكري)، بوصفها ركيزة حاسمة لاقتصاد المعرفة، إذ تتمتع القوى العاملة القادرة وذات التعليم والتدريب العالي بفرص أكثر لاستيعاب المعلومات واستخدامها، في الشركات التي لديها مثل هذه القوة العاملة أكثر قدرة على المنافسة[18]. يُعد تطوير قطاع التعليم والتدريب من الأولويات الاستراتيجية، وذلك بما يضمن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

استجابته الفاعلة لمواكبة التحولات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة، وبما يجعله أكثر قدرة على خدمة أهداف التنمية الاقتصادية. وقد أشارت إحدى الوثائق الصادرة عن كل من منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية إلى أن التعليم والتدريب يسهمان في تعزيز المعارف العلمية والتقنية لدى أفراد المجتمع، وخاصة في ما يتعلق بمجموعة واسعة من المهن التي تتطلب كفاءات تقنية ومهارات تخصصية دقيقة. ويمثل التعليم محورًا حيويًا انطلاقًا من دوره الأساسي في ترسيخ أسس بناء رأس المال البشري، كما تتجلى أهميته من خلال موقعه المزدوج في منظومة المعرفة، حيث يُعد في الوقت ذاته مدخلًا ومخرجًا لها. ويضاف إلى ذلك ارتباطه الوثيق بمختلف القطاعات التنموية الأخرى، مما يجعله عنصرًا محوريًا في دعم التنمية المستدامة. [19].

في السياق نفسه، فإن التعليم والتدريب يسهمان في رفع كفاءة الموارد البشرية وفي تنمية ملكاتها الفكرية وقدرتها على استيعاب المعارف والتكنولوجيا المتطورة، وهذا ما يؤكد قيمتها الإنتاجية إلى جانب قيمتها الاستهلاكية، ومن ثَم يجعل الإنفاق على التعليم والتدريب من أهم المكونات الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري، سواء أكانت من وجهة نظر الأفراد المستفيدين من خدماتهما أم من وجهة نظر الدولة، وبذلك يعد استثماراً بشرياً يدر عائداً على الفرد والمجتمع .

- في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، لم تعد الجهود التعليمية والتدريبية تقتصر على معالجة قضايا البطالة أو تدني إنتاجية الاقتصاد فحسب، بل أصبح من الضروري إعادة هيكلة منظومة التعليم والتدريب بما يضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة والمرونة والفعّالية والاستدامة. ومن جهة أخرى، تبرز الحاجة المتزايدة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الإبداعية ضمن المناهج التعليمية وبرامج التدريب والتعلم مدى الحياة، بما يسهم في إعداد قوة عاملة مؤهلة ذات كفاءة عالية، قادرة على التكيّف السريع مع التغيرات المتسارعة واحتياجات سوق العمل، والمساهمة بفاعلية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تُعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأسس الأساسية التي يستند إليها اقتصاد المعرفة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الإنتاجية التي تمثل أحد الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في هذا السياق. ومع الانتشار الواسع والمتواصل لهذه التكنولوجيا، وتطورها المستمر، تجاوزت وظائفها التقليدية في دعم الإنتاجية لتشمل تمكينًا اجتماعيًا من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

التواصل بين الأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة. وبالتالي، أصبح تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالميًا وحاضرًا في جميع الأنشطة العلمية والعملية. [20] .

وجدير بالذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يعرّفها البنك الدولي هي " مجموعة الأنشطة التي تستخدم الوسائل الإلكترونية وتجهيز المعلومات وأرسالها وعرضها مما يعزز تبادل المعلومات ومواكبة المعرفة"[21]، وقد شهدت تقدماً واسعاً وسريعاً سواء أكان ذلك على مستوى الأجهزة والمعدات أم على مستوى البرامج والأدوات المستعملة، مما أسهم في تنمية وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية...إلخ، لقد أكدت العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالتنمية، مثل البنك الدولي، على الدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل أهمية هذه التكنولوجيا في استخدامها الفعّال في مجالات حيوية مثل التعليم والصحة، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، مما يسهم في تحسين أداء الدول في مجالات التنمية المستدامة [22]. ومع بروز هذه الأهمية خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتوفر الأجهزة والمعدات والبرمجيات والتطبيقات الأخرى، التي تسهّل نشر المعلومات والمعارف وتجهيزها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية وتحسين إنتاجية مختلف الصناعات، وتحفيز المشاريع على إنتاج القيمة المضافة العالية وتحسين فعالية الخدمات العامة ونوعيتها .

3: تجربة فنلندا في التعليم قبل الجامعي

في ظل نتائج هذا المؤشر القطاعي، تم ترتيب الدول على وفق أعلى قيمة استطاعت الدول أن تحققها في ضوء تقدمها بمستوى التعليم قبل الجامعي، والجدول (1) انتخبت فيه عينة من الدول التي أحرزت ترتيباً متقدماً في سلم المؤشرات القطاعية السبعة لمؤشر المعرفة بشكل عام ومؤشر التعليم قبل الجامعي بشكل خاص، حيث نلحظ بأن فنلندا قد أحرزت المرتبة الأولى في هذا المؤشر، على وفق أحدث تقرير صادر لمؤشر المعرفة العالمي للعام (2021)، قياساً إلى أول تقرير صدر لمؤشر المعرفة العالمي في العام (2017)، وبذلك دلالة على نجاح الخطوات والسياسات، التي اتخذتها فنلندا لتحقيق هذه النتيجة على هذا المؤشر واحرزت المرتبة الأولى عالمياً، ويُعد أداء دولة فنلندا بصورة عامة اداءً متميزاً من حيث البنية التحتية المعرفية. على الرغم من أنها كانت بلداً يعتمد على الزراعة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (1) ترتيب الدول المنتخبة في مؤشر التعليم قبل الجامعي في عامي 2017 و 2021

الدولة	فنلندا		النرويج		الولايات المتحدة الأمريكية		سنغافورة		سويسرا	
السنة	قيمة المؤشر	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2017	74.1	6	71.7	13	57.1	64	85.4	1	72.0	12
2021	82.7	1	81.2	5	77.4	30	77.8	27	81.2	4

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2017، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 4 .

- United Nations Development Programme and the Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, Global Knowledge Index Methodology 2021, at Al Ghurair Printing and Publishing, Dubai, P 5.

وبصورة أكثر تفصيلاً، فمن الجدول (2)، نلحظ أن مكونات المؤشر القطاعي التعليم قبل الجامعي لبلدان العينة بشكل عام قد سجلت تقدماً ملحوظاً ما بين عامي (2017 و 2021)، فعلى سبيل المثال، نجد أن فنلندا قد حققت تقدماً مهماً على صعيد تلك المحاور، إذ يمكن ملاحظة أهم التطورات التي حدثت على مؤشر التعليم قبل الجامعي، نلحظ أن هناك زيادة في محور رأس المال المعرفي من (80.8) عام (2017) إلى (87.0)، وطالما أن رأس المال المعرفي يُعد من المؤشرات المهمة لاقتصاد المعرفة؛ إذ إن الأخير يعتمد بشكل كبير على رأس المال البشري، ولاسيما بشقه المعرفي، كما يمكن أن نلحظ الاهتمام الكبير من قبل الحكومة الفنلندية في الاهتمام بتحسين البيئة التمكينية التعليمية، على الرغم مما ادخل من تطويرات وتحديثات على المؤشرات الجزئية الداخلة في حساب مكون البيئة التمكينية التعليمية ما بين عام (2017) والعام (2021)، نجد أن القيمة للركيزة التمكينية قد ارتفعت من (63.9) عام (2017) إلى (78.3) .

جدول (2) تطورات المؤشر الفرعي التعليم قبل الجامعي لدول منتخبة في عامي 2017 و 2021

قيم / دول العينة مكونات المؤشر الفرعي عام 2017	فنلندا	سويسرا	النرويج	الولايات المتحدة الأمريكية	سنغافورة	قيم / دول العينة مكونات المؤشر الفرعي عام 2021	فنلندا	سويسرا	النرويج	الولايات المتحدة الأمريكية	سنغافورة
رأس المال المعرفي	80.8	70.6	66.6	54.6	99.9	رأس المال المعرفي	87.0	84.7	84.3	87.5	86.7
– الالتحاق	64.6	47.5	46.8	44.6	n/a	– الالتحاق	96.6	99	96.7	97.5	99.7
– الإتمام	97.4	84.5	80.3	48.0	99.7	– الإتمام	82.4	80.6	80.3	92.6	64.9
– النواتج	80.5	80.0	72.6	71.3	100.0	– النواتج	82.2	74.6	75.8	72.3	95.4
البيئة التمكينية التعليمية	75.9	74.0	79.3	60.8	63.7	البيئة التمكينية التعليمية	78.3	77.7	78.1	67.3	68.9
– الإنفاق على التعليم	73.2	48.8	53.5	48.2	30.3	– الإنفاق على التعليم	48.8	42.8	45.4	41.6	40
	82.0	70.2	79.0	47.0	n/a		100	100	100	n/a	97.9
	87.0	94.7	96.9	83.1	86.0		67.9	81.9	72.7	n/a	n/a

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

– برامج الطفولة المبكرة – البيئة المدرسية										
– الموارد – التعليم المبكر – الإنصاف والشمول	96.6		86.2	94.1	93.1	n/a

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2017، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 207 .

- United Nations Development Programme and the Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, Global Knowledge Index 2021, at Al Ghurair Printing and Publishing, Dubai, P 210 .

مما تقدم يُعد نظام التعليم في فنلندا هو الأفضل عالمياً، ولم يكن دائماً على هذا النحو. إذا عدنا بالزمن إلى الوراء، فقد حدث ذلك منذ ما يقرب من (50) عاماً عندما فحصت الحكومة الفنلندية نظام التعليم وأضافت إصلاحات أفضل وتقدميه؛ وذلك عندما تم إعادة تطوير الهيكل بأكمله من مرحلة التعليم المبكر الأساسي إلى مستوى التعليم العالي، تم إعادة إنشائه تحت شعار (لتزويد الطلاب بمهارات الحياة الإضافية)[23]. وهناك مجموعة من أسرار هذا النجاح، نظراً، لأن فنلندا دائماً ما تكون في المرتبة الأولى في تصنيف أفضل أنظمة التعليم، هناك أسباب عدة نستعرض من بينها أهم تلك الأسباب لتفوق نظام التعليم المبتكر في فنلندا:

1- يعد احترام التعليم جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية في فنلندا، حيث يُعتبر الفخر بالتعليم والتعلم من الركائز الجوهرية للثقافة الفنلندية. يعكس النظام المدرسي الفنلندي جودة عالية ترتكز على روح وطنية راسخة تؤمن بأن الأفراد هم الأصول الأهم للأمة، ولديهم القدرة على أن يصبحوا ما يرغبون في أن يكونوا. هذه الفلسفة التعليمية قد ساعدت فنلندا على النهوض من واحدة من أفقر دول العالم إلى قمة الخبرة التكنولوجية، لتصبح اليوم واحدة من أغنى دول العالم منذ استقلالها في عام 1917.[24]. إلاّ أن ملامح هذا النجاح موجودة إذ أن الحكومة المركزية موجودة في فنلندا منذ أن أصبحت دوقية كبرى مستقلة في ظل الإمبراطورية الروسية في عام (1809) وقد بنت هويتها القومية منذ ذلك الوقت، فعلى سبيل المثال، يمكن تتبع تاريخ وزارة التعليم والثقافة، وهي أحدى أقدم الوزارات في فنلندا، إلى الدائرة الكنسية في دوقية فنلندا الكبرى التي تأسست عام (1809)[25] .

2- من الصعب أن يصبح أحداً مدرساً: يتلقى المعلمون في فنلندا تعليماً نظرياً وعملياً قوياً ويحظون باحترام كبير[26]، إذ يتم اختيار المدرسين بتعني كبير، اذ لابد أن يكونوا المدرسين ذوي قدرات عالية ومدربون تدريباً رفيع المستوى[27]، يتطلب التدريس في جميع المراحل التعليمية في فنلندا أن يحصل المعلم على درجة الماجستير، وهو برنامج تعليمي يمتد لخمس سنوات ضمن نظام التعليم الجامعي. يتضمن البرنامج دراسة موسعة في العلوم التربوية والمواد الدراسية، بالإضافة إلى اجتياز اختبارات صعبة. يتم قبول 11% فقط من المتقدمين لشغل وظيفة المعلم، مما يضمن أن الموهوبين والأكثر حماسة هم من يحصلون على هذه الوظيفة ويستحقونها [28] .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

3- تركز سياسة التعليم في فنلندا بشكل أساسي على العمق في المحتوى التعليمي بدلاً من زيادة الكمية والتعامل معها بشكل سطحي. يعمل المعلمون في الفصول الدراسية لمدة أربع ساعات يومياً، أي عشرون ساعة أسبوعياً. نصف هذه الساعات يُخصص لإعداد المناهج الدراسية واختيار الكتب الأنسب وفقاً للخطة التدريسية، بالإضافة إلى تقويم الطلاب. ومع تقليص ساعات الدراسة، تزداد فترات الراحة نسبياً، حيث تصل إلى 75 دقيقة موزعة على مدار اليوم الدراسي [29]، وعليه في المتوسط فإن صافي وقت التدريس في فنلندا أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يقضي المعلمون (677) ساعة سنوياً في التدريس في المستوى الابتدائي، و (592) ساعة في المستوى الثانوي الأدنى، و (550) ساعة في المستوى الثانوي (البرامج العامة) وكلها أقل بحوالي (100) ساعة من متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[30] .

4- في فنلندا، لا يُفصل الطلاب بناءً على مستوياتهم التعليمية، حيث تعتمد السياسة التعليمية على رفع مستوى الأطفال المتأخرين دراسيًا دون عزلهم عن زملائهم. تهدف هذه السياسة إلى تمكينهم من الوصول إلى المستوى التعليمي المتوسط الذي يتماشى مع بقية الطلاب. وقد أسهم هذا النهج في جعل فنلندا تمتلك أصغر فجوة تعليمية بين الطلاب الأقوى والأضعف على مستوى العالم، وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [31], في فنلندا، يُشجع الطلاب على الجلوس في حلقات صغيرة بدلاً من اتباع نظام الصفوف التقليدي، مما يتيح لهم الفرصة للتعاون والتفاعل مع بعضهم البعض، لطرح الأسئلة والبحث عن الإجابات المناسبة. وتُطبق هذه المزايا في جميع المدارس، سواء كانت في المناطق الريفية أو الحضرية [32].

5- في فنلندا، يقوم معلم واحد بتدريس معظم المواد الدراسية للطلاب في المراحل الأولى من التعليم، ويستمر في تدريسهم لمدة طويلة تصل إلى ست سنوات [33]، مما يعزز العلاقة بين المعلم والتلاميذ. يكون عدد التلاميذ في الفصل الواحد نحو عشرين طالبًا، مما يتيح للمعلمين أن يصبحوا بمثابة آباء للتلاميذ، مما يساعدهم في تخطي التحديات التي قد يواجهونها في حياتهم، سواء كانت تعليمية أو شخصية. كما يقدم المعلمون الدعم النفسي ويوفرون الشعور بالأمان. ولا يتم تقييم الطلاب باستخدام الدرجات حتى يصلوا إلى الصف الخامس. تُركز العلاقة بين المعلم والطلاب على الألفة والهدوء، مع تشجيع التحفيز بدلاً من العقاب [34] .

6- فرص متساوية: المساواة بحسب الجنس والمنطقة والخلفية الاقتصادية والاجتماعية هي مبادئ أساسية لسياسة التعليم الفنلندية. الهدف الأساس لنظام التعليم هو توفير تعليم شامل جيد النوعية. وهذه تشكل احدى أهم نقاط القوة التي تميز نظام التعليم فيها، وأنه تتوفر الفرص التعليمية المجانية والشاملة نفسها لجميع السكان[35]. يُعد مبدأ المساواة في التعليم أحد المبادئ الأساسية في النظام التعليمي الفنلندي، ويحظى بإجماع جميع الأحزاب السياسية في البلاد. بغض النظر عن الخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية للطلاب، أو مكان تواجدهم في المناطق الريفية أو الحضرية، أو حتى مستوى الدخل، يتاح لهم جميعًا الحصول على تعليم عالي الجودة. يتم توزيع التمويل بشكل عادل بين المدارس، ولا توجد تصنيفات أو منافسات بينها. جميع المدارس تعمل وفقًا لأهداف قومية واحدة تسعى لتحقيقها، مما يعزز من التكافؤ في فرص التعليم [36] .

7- يتجنب نظام التعليم الفنلندي الاعتماد على الاختبارات الموحدة: تعتبر فنلندا نموذجًا لدولة لم تتبع العديد من المبادئ العالمية المعتادة في إصلاح التعليم. لا توجد اختبارات قياسية موحدة ولا عمليات تفتيش

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

دورية على المدارس. بدلاً من ذلك، يعتمد النظام التعليمي في فنلندا على [37]"المساءلة الذكية"[38]، بينما يقوم الطلاب في العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، بإجراء اختبارات موحدة بانتظام لمتابعة أدائهم، يقتصر الأمر في فنلندا على اختبار واحد طوال فترة الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية، يُسمى امتحان البجروت الوطني (National Matriculation Exam) .لا يقتصر هذا الاختبار على منح درجات فقط، بل يهدف إلى قياس النضج الأكاديمي العام، حيث يُنظر إلى حامل هذه الشهادة في المجتمع الفنلندي على أنه شخص ناضج ومتعلم. تركّز سياسة التعليم في فنلندا على تعزيز التعاون بين الطلاب بدلاً من المنافسة، مع غرس مهارات العمل الجماعي وروح الفريق لديهم [39]. بينما يعتبر معظم التربويين في العالم أن النظام التعليمي يعتمد بشكل كبير على المنافسة، يرى الفنلنديون الأمر بشكل مختلف. في هذا السياق، يقتبس باسي سالبرج(Pasi Sahlberg) ، مؤلف الكتاب "الدروس التعليمية الفنلندية"، قول الكاتب الفنلندي صامولي بارونين" :(Samuli Paronen) الفائزون الحقيقيون لا يتنافسون". فنظام التعليم في فنلندا لا يعتمد على بيئة تنافسية، بل يركز على التعاون كقاعدة أساسية. المدارس والمعلمون والسلطات المحلية يحظون بثقة كبيرة. وفيما يتعلق بالاختبارات، يوضح باسي سالبرج أنه يتم طلب من الطلاب بشكل منتظم إظهار قدرتهم على التعامل مع قضايا مثل التطور وفقدان الوظائف، الأنظمة الغذائية، السياسة، العنف، الحرب، الأخلاق في الرياضة، الوجبات السريعة، المخدرات والموسيقى الشعبية. هذه القضايا تتداخل عبر جميع المواد الدراسية وتتطلب في الغالب معرفة ومهارات متعددة التخصصات [40] .

مع تطور العلوم، أصبح من غير الممكن والعملي أن يقتصر التخصص على علم واحد فقط. ورغم أهمية التخصص في الماضي، إلا أن العلماء أدركوا الآن أهمية تكامل العلوم وتداخلها، مما يجعل فصلها في مواد دراسية منفصلة أمرًا غير منطقي. في هذا السياق، تبنت فنلندا نظام "المواضيع المتكاملة"، حيث يُحدد لكل طالب مجموعة من المواضيع التي تغطي مجالات علمية مختلفة. على سبيل المثال، يتم تدريس الحرب العالمية الثانية من وجهات نظر متعددة، مثل التاريخ والجغرافيا والرياضيات والاقتصاد، بدلاً من تدريس كل مادة بشكل منفصل. يسمح هذا النظام للطلاب باختيار النماذج والمواضيع التي يعتقدون أنهم سيحققون فيها نجاحًا، وبالتالي لا يُجبرون على دراسة مواد لا تهمهم. كما تركز وسائل التعليم في فنلندا على بناء شخصية مستقلة لدى الطلاب، مما يساعدهم على تعلم الذات وتطوير قدراتهم على استنباط المعلومات وتحليلها، بدلاً من الاعتماد الكامل على المدرسة في تلقي المعرفة [41] .

8- في نظام التعليم الفنلندي، تُعطى الأولوية للتعلم من خلال اللعب والراحة، مما يُظهر توازنًا صحيًا بين التعليم والأنشطة الترفيهية. على عكس العديد من الدول التي يواجه فيها الطلاب ساعات طويلة من الواجبات المنزلية، يركز النظام الفنلندي على قضاء وقت فراغ مُثمِر. الطلاب الفنلنديون يقضون ما يقرب من 20 ساعة أسبوعيًا في المدرسة، بما في ذلك فترات استراحة متكررة خلال اليوم الدراسي الذي يتراوح بين ثلاث إلى أربع ساعات يوميًا، مع تضمين ساعة للغداء. يُستفاد من فترات اللعب لاكتساب معارف جديدة حول الحشرات والنباتات، حيث يشجع الأطفال على التفاعل مع البيئة من خلال الأنشطة الترفيهية مثل تسلق الأشجار.تشير الأبحاث إلى الآثار الضارة الناتجة عن قلة اللعب في حياة الأطفال، بينما يشيد العديد من الدراسات بصحة الأطفال البدنية والعقلية في فنلندا بفضل تلك الأنشطة. أما بالنسبة للطلاب في التعليم الثانوي، فتقتصر ساعات الدراسة على ست ساعات فقط يوميًا، مما يقلل من الإجهاد العقلي ويعزز الأداء الأكاديمي. الوزيرة الفنلندية للتعليم تؤمن بأن تقليل ساعات الدراسة يؤدي إلى تقليل الضغوط النفسية،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وبالتالي تعزيز قدرة العقل على أداء عمله بكفاءة أكبر، مما يُحسن أيضًا الإبداع والأداء العام في المدرسة.[42]، وفي فنلندا يتوفر دعم إضافي للطلاب عند الحاجة وتمثل هذه إحدى نقاط القوة الخاصة في نظام المدارس الفنلندية في الطريقة، التي يدعم بها الطلاب، الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة، والمبدأ الأساس هو أن لكل طفل وشاب الحق في تلقي تعليم عالي الجودة وبغض النظر عن كفاءته الأولية يحق للتلاميذ الحصول على دعم خاص بمجرد ظهور الحاجة[43] .

9- التعليم في فنلندا مجاني: في جميع مراحله (من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى العالي)، للسكان الفنلنديين وكذلك للقادمين من دول الاتحاد الأوروبي – المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ لأن التعليم يُعد حقاً متساوياً للجميع. كما يحصل الطلاب على وجبات صحية مجانية من مدارسهم ويتم توفير خدمات خاصة لكل طالب تتناسب مع احتياجاته ومتطلباته الخاصة[44]. وأيضاً التعليم إلزامي بحيث اتسعت إلزامية التعليم عام (2021) وصار يتوجب على جميع الشباب والشابات بعد التعليم الأساسي أن يواصلوا الدراسة إلى أن يتموا التعليم المتوسط أو أن يتموا (18) سنة من أعمارهم[45]، في فنلندا، يتم تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة لدعم التعليم، حيث تُخصص بين 11% و12% من الميزانية العامة، بما في ذلك ميزانيات البلديات، لتمويل جميع مراحل التعليم. هذه النسبة تشمل التعليم المجاني قبل المدرسي، والتعليم الأساسي، والثانوي، والتدريب الفني، والتعليم العالي، والتعليم المستمر، والدراسات العليا. كما يتم تمويل جزئي للتعليم الحر للكبار، مما يشجع على التعليم المستمر طوال الحياة. تُعد هذه السياسات جزءًا من استراتيجية كبيرة تهدف إلى ضمان جودة التعليم وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. يجتمع مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك البرلمانيون، سلطات التعليم، مديري المدارس، المعلمون، أولياء الأمور، والطلاب، بالإضافة إلى المجتمع المحلي، للعمل معًا لتحقيق هذه الأهداف. تمثل هذه الجهود استثمارًا طويل الأمد في تحسين مستوى التعليم وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفنلندي.[46] .

10- نظام التعليم الفنلندي يقدّس المعلمين: في حين أن المعلمين في كثير من الأحيان يحظون بأقل من قيمتهم في دول عدة، فإن العكس هو الصحيح في فنلندا، من حيث المكانة يحظى المعلمون بالتقدير نفسه بل بتقدير أكبر من الأطباء والمحامين وغيرهم من المهنيين، مما يجعل المهنة التعليمية مختلفة تماماً[47] في المجتمع، والمهنة ليست انتقائية فقط وإنما يتم التعامل مع المعلمين في فنلندا بشكل أفضل فهم يقضون (4) ساعات فقط يومياً في التدريس في الفصل، بينما يخصصون ساعتين كل أسبوع للتطوير المهني ويتقاضون رواتباً أكثر من بلدان أخرى كثيرة في المتوسط يبلغ الراتب المبدئي للمعلم حوالي (29000) دولار[48]، المعلمون، مهنية عالية، فقد عدت المساءلة المهنية للمعلمين من الركائز الأساسية للثقة المتبادلة في نظام التعليم الفنلندي، فالمعلمون يتمتعون بالاستقلالية التربوية، ويتحملون معها العديد من المسؤوليات، منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، فلا توجد عمليات تفتيش للمعلمين فقط معايير خارجية فضفاضة، هي التي توجه المدارس، وهذا يترك للمعلمين فرصاً جيدة، فضلاً عن المسؤوليات المهنية للتركيز على التعلم مع طلابهم بدلاً من القلق بشأن الاختبارات المتكررة والتصنيفات العامة لمدارسهم. يمكن للمعلمين تحديد أساليب التدريس والكتب المدرسية والمواد الخاصة بهم، هم مسؤولون بشكل منفرد تقريباً عن سياسات التقويم والسياسات التأديبية ومحتوى تدريسهم[49] .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

11- تُظهر فنلندا التزامًا مستمرًا بتطوير نظامها التعليمي، رغم نجاحاتها العالمية في هذا المجال. وفقًا لأستاذة علم النفس التربوي في جامعة هلسنكي، كيرستي لونكا، يعتبر التشبث بالإنجازات السابقة أحد أكبر التهديدات التي قد تواجه النظام التعليمي في المستقبل. هي تؤكد أنه إذا قارنّا بيئة العمل في الثمانينات بما هي عليه اليوم، سنلاحظ تغييرًا جذريًا، وأن الأتمتة والتكنولوجيا قد أحدثت تغيرات كبيرة في سوق العمل. وبالمثل، ينبغي تطبيق هذه الإصلاحات على عالم المدارس، مما يعني أن التعليم يجب أن يكون مرنًا وقادرًا على التكيف مع التغيرات المستمرة في المجتمع والعالم. في هذا السياق، تستمر فنلندا في تحديث مناهجها وأساليبها التعليمية بشكل دوري، لضمان أن يظل النظام التعليمي ديناميكيًا ومتطورًا بما يتماشى مع التطورات العالمية [50].

وعليه يؤكد المنهج الوطني للتعليم، الأساس الذي تم تنفيذه في عام (2016)، على تطوير بيئات التعلم بالإضافة إلى الفصول الدراسية التقليدية، ينتقل التدريس والدراسة بشكل متزايد إلى بيئات خارج المدرسة، يتم تقديم الدروس في الهواء الطلق والرحلات إلى المتاحف والشركات والألعاب والبيئات الافتراضية الأخرى من بين بيئات التعلم، وتتزايد أهمية التكنولوجيا في الأنشطة اليومية للمدارس تستخدم طرق متنوعة في تدريس جميع المواد التعلم القائم على المشكلات والتفاعل وتحمل المسؤولية ويسلط المنهج الضوء على الكفاءة الشاملة والمستعرضة فضلاً عن إلى مهارات التفاعل والتعبير، يظهر للأطفال والشباب كيفية تحمل مسؤولية دراساتهم وهم يضعون الأهداف، ويحلون المشاكل، ويقيمون تقدمهم نحو الأهداف[51] .

12- فنلندا تواكب التغيرات العالمية من خلال تحديث برامجها بشكل دوري والتفاعل مع التجارب الناجحة في دول أخرى. وتستفيد البلاد من تطبيقات مبتكرة تم تجربتها في أماكن مختلفة من العالم. كما تشجع على التعاون مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات، مما يعكس أن سمعة فنلندا في التعليم ناتجة عن تجارب مستمرة من التفاعل والتعلم المتبادل مع بقية العالم [52]. ففي أوائل القرن العشرين بعد أن أصبحت فنلندا دولة مستقلة وبدأ نظامها التعليمي في التبلور، كانت ألمانيا وسويسرا بمثابة أنموذج للمدارس الفنلندية الأولى، وفي وقت لاحق في الاصلاحات التعليمية في النصف الثاني من القرن العشرين جاءت فكرة نظام تعليمي منصف وشامل من بلدان الشمال المجاورة ولاسيما من السويد، في الآونة الأخيرة، عملت إنجلترا واسكتلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية كأماكن وجد فيها المعلمون الفنلنديون أفكاراً جيدة لإثراء التدريس والتعلم في مدارسهم، كما قامت المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الاوروبي بتوجيه سياسات التعليم الفنلندية. تم الاعتراف بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل خاص على أنها حافز لتطوير السياسات التعليمية الفنلندية، وتشكل نتائج برنامجها تقويم الطلاب الدولي (PISA)، في فنلندا مؤشراً على حالة التعليم الشامل وتشكيل السياسات التعليمية ولاسيما فيما يتعلق بالاعتراف باحتياجات التنمية[53] .

4: العراق ومؤشر المعرفة العالمي

كان الاقتصاد العراقي في لائحة الدول التي يتضمنها تقرير مؤشر المعرفي العربي ولسنوات اصداره حتى العام (2016)، كما في الشكل (2)، الذي يمكن أن نلحظ منه الضعف الكبير في درجات المؤشرات القطاعية، التي سجلت قيماً دون الـ (50) مع غياب تام لمؤشر التعليم العالي .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

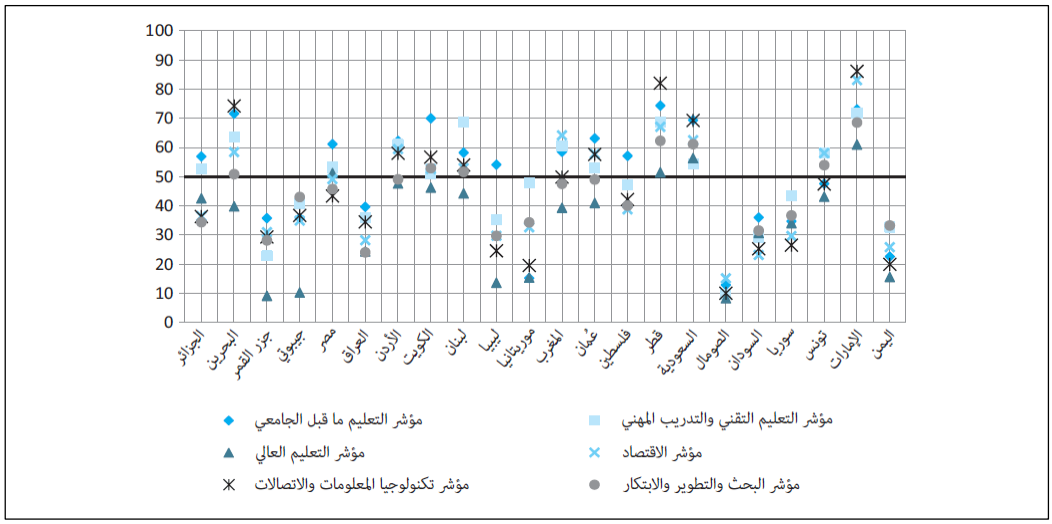

شكل (2) نتائج الدول العربية في المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العربي عام (2016)
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي ، ص 16 .

وعندما تحوّل مؤشر المعرفة من المستوى العربي إلى المستوى العالمي، وصار مؤشراً للمعرفة العالمي منذ عام (2017)، ويعنى بتتبع مسارات المعرفة بالاقتصادات العالمية كما ذكرنا سابقاً، هنا غاب العراق عن لائحة الدول، التي شملها التقرير حتى إصدار تقرير عام (2021). وهناك عدة أسباب لتخلف الاقتصاد العراقي عن تقارير مؤشر اقتصاد المعرفة، من أهمها، الاخفاق في تنمية رأس المال البشري، وهذا ما أشارت إليه تقارير المعرفة العربية، التي وصفت العراق بأنه من الدول العاجزة عن بلوغ التنمية المستدامة، والضعف في مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي، تلك المؤسسات المنوط بها إعداد رأس المال البشري القادر على أداء مهمة نقل وتوطين المعرفة، مما أسفر عنه تدني في مستويات مخرجات تلك المؤسسات وبجميع مراحلها كماً ونوعاً، وتفشي الأمية الأبجدية فضلاً عن الأمية التكنولوجية، مما ولد فجوة في المعرفة والمهارات ما بين مخرجات التربية والتعليم واحتياجات سوق العمل .

وعلى الرغم لكل مما تقدم، يمكن القول: إن هناك تطوراً وأن كان بسيطاً وبارقة أمل بخصوص تحوّل الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد المعرفة وهذا ما نستنتجه من دخول البلد في تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2021)، وبالنظر إلى الجدول (3)، نلحظ الأداء الضعيف في المؤشرات القطاعية المكونة لاقتصاد المعرفة، التي سجلت أعلى قيمة فكانت لمؤشر التعليم العالي بنحو (47.6)، والجدير بالذكر أن مؤشر التعليم العالي قد سجل تطوراً ملحوظاً في مؤشر المعرفة العالمي (2021) مقارنة بمؤشر المعرفة العربي (2016)، حيث كان غائباً تماماً. في حين بلغت أدنى قيمة بالأداء (11.8) لمؤشر البحث والتطوير والابتكار. وتجدر الإشارة إلى أن قيم المؤشرات محصورة بين (0 الأسوأ إلى 100الأفضل)، وأن قيم المحاور المكونة للمؤشرات القطاعية، قد سجلت قيماً دون مستوى المتوسط العالمي كما يصورها الشكل (3) .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (3) المؤشرات القطاعية للعراق في مؤشر المعرفة العالمي 2021

المؤشرات	القيمة	المرتبة
التعليم قبل الجامعي	42.7	124
التعليم التقني والتدريب المهني	37.2	135
التعليم العالي	47.6	66
البحث والتطوير والابتكار	11.8	154
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	24.2	132
الاقتصاد	33.4	149
البيئة التمكينية	34.2	146

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، شركة دار الغرير للطباعة والنشر- دبي، ص 188 .

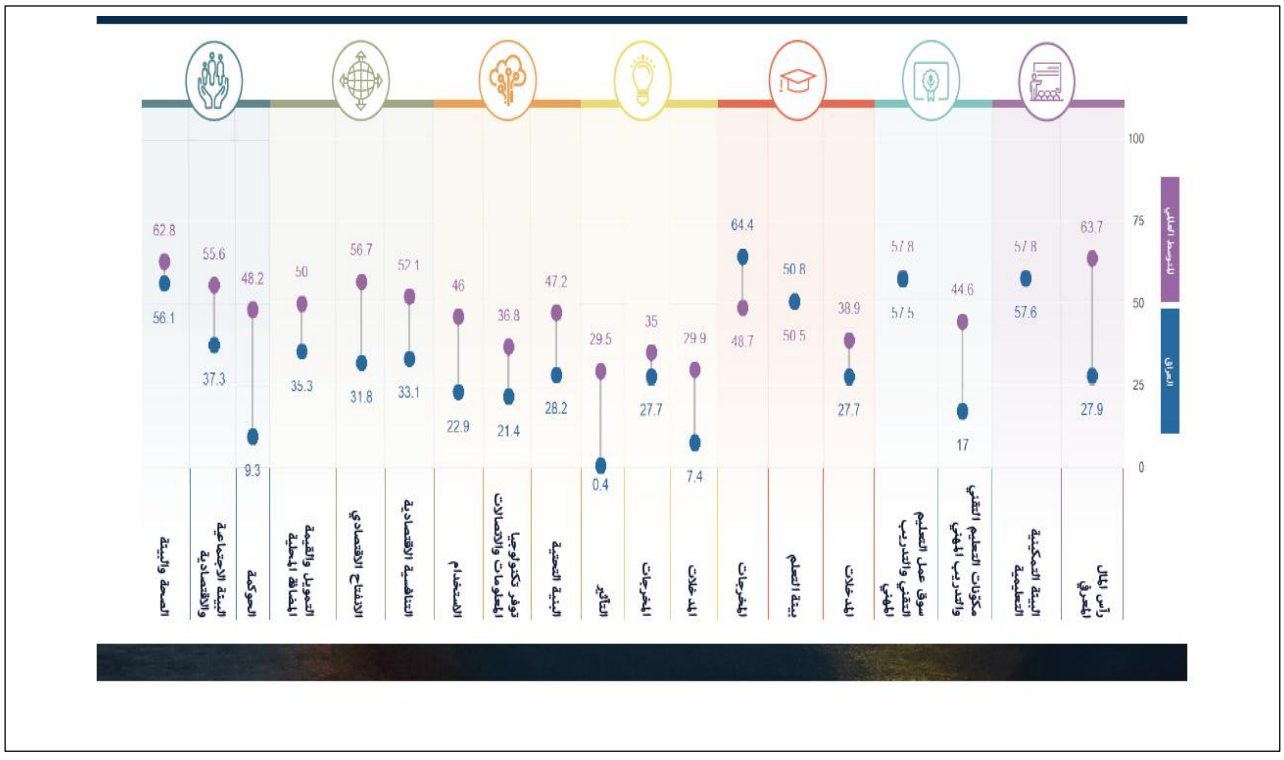

شكل (3): الأداء التفصيلي للمؤشرات القطاعية للمعرفة في العراق لعام 2021
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، شركة دار الغرير للطباعة والنشر- دبي، ص 188 .

وعليه فقد بلغت القيمة في مؤشر المعرفة العالمي (33)، علماً أن قيمة المتوسط العالمي (48.4) ووصف الأداء للبلد بأنه ضعيف من حيث البنية التحتية المعرفية، وقد أحرز المرتبة (137) بين (154) بلداً في مؤشر المعرفة العالمي لعام (2021)، والمرتبة (26) بين (27) بلداً ذا تنمية بشرية متوسطة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وللوقوف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤشرات القطاعية المكونة لمؤشر المعرفة العالمي، سنتاول مؤشر التعليم قبل الجامعي مدار البحث بشكل أكثر تفصيلاً .

1- التعليم قبل الجامعي: بالنظر إلى الجدول (4) نلحظ أن هذا المؤشر قد سجل قيمة بلغت نحو (42.7) وبمرتبة (124) بين مراتب الدول الأخرى، وضعف هذه القيمة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر البيانات لأغلب المحاور المكونة لهذا المؤشر الفرعي (يُنظر الشكل 4)، فضلاً عن أسباب أخرى. في حين سجل محور رأس المال المعرفي الذي يُعد من أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة قيمة (27.7)، وهذه القيمة هي حوالي ربع القيمة الأفضل، التي هي (100)، على الرغم من عدم توفر عدد من قيم المحاور المكونة إليه، إلاّ أنها تُعد قيمة ضعيفة وانعكست على انخفاض ترتيب العراق بين بقية مراتب الدول، بمرتبة (148).

جدول (4) مؤشر التعليم قبل الجامعي في العراق عام 2021

المؤشرات والمحاور	القيمة	المرتبة
التعليم قبل الجامعي	42.7	124
رأس المال المعرفي	27.9	148
- الالتحاق	n/a	n/a
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	n/a	n/a
معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي	n/a	n/a
معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي	n/a	n/a
- الإتمام	36.9	129
سنوات التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي	46.2	132
معدل إتمام الدراسة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي	31.1	100
نسبة القبول الإجمالي إلى الصف الأخير من المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	n/a	n/a
- النواتج	17.2	143
تقييم أداء الطلبة في سن الخامسة عشرة في الرياضيات والعلوم والقراءة	n/a	n/a
سنوات التعليم المعدّلة حسب مقدار التعلّم	17.2	143
البيئة التمكينية التعليمية	57.6	86
- الإنفاق	n/a	n/a
الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي (% الناتج المحلي الإجمالي)	n/a	n/a
الإنفاق الحكومي على التعليم الثانوي (% الناتج المحلي الإجمالي)	n/a	n/a
التمويل الحكومي لكل طالب ابتدائي (% الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)	n/a	n/a
التمويل الحكومي لكل طالب ثانوي (% الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)	n/a	n/a
- الموارد	n/a	n/a
نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرّبين في التعليم الابتدائي	n/a	n/a
نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرّبين في التعليم الثانوي	n/a	n/a
المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها حواسيب (%)	n/a	n/a
المدارس الثانوية التي تتوفر فيها حواسيب (%)	n/a	n/a
- التعليم المبكر	52.2	89
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم المبكر	n/a	n/a
نسبة الأطفال على المسار التنموي الصحيح	68.9	30
نسبة الأطفال الذين يتمتعون ببيئات تعلّم منزلية محفزة	35.5	49
نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرّبين في المرحلة ما قبل الابتدائية	n/a	n/a
- الإنصاف والشمول	63	74
معدل إتمام الدراسة، المرحلة العليا من التعليم الثانوي، التكافؤ الجندري	85.2	78

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

معدل إتمام الدراسة، المرحلة العليا من التعليم الثانوي، التكافؤ حسب الثروة	24	81
معدل إتمام الدراسة، المرحلة العليا من التعليم الثانوي، التكافؤ حسب المنطقة	79.7	49

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- United Nations Development Programme and the Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, Global Knowledge Index 2021, at Al Ghurair Printing and Publishing- Dubai, P 261.

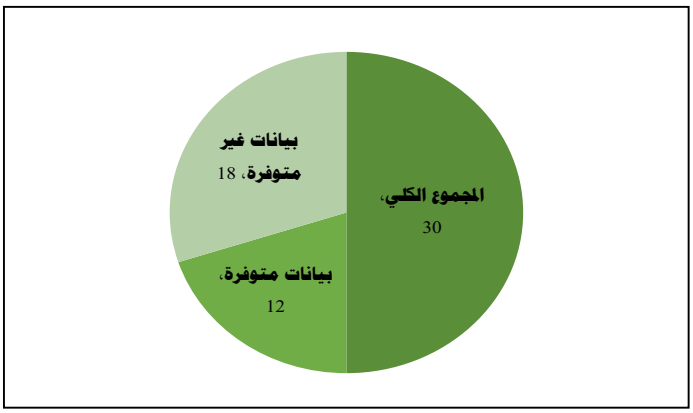

شكل (4) البيانات المتوفرة والغير متوفرة لمؤشر التعليم قبل الجامعي في العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (4).

2- العراق ومحاكاة التجربة الفنلندية في التعليم قبل الجامعي، التحديات والفرص

أ- التحديات

إعادة الإعمار بعد فترة من الصراع تتطلب تكامل الجهود بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتم معالجة الآثار الناتجة عن الصراع بشكل شامل. على الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها الجماعات الإرهابية، مثل تدمير البنية التحتية وتفكيك الدولة، يمكن أن توفر هذه المرحلة فرصة لإعادة البناء بشكل أكثر استدامة وأقل عرضة للتهديدات المستقبلية. تتمثل الأولوية في استعادة السلم المجتمعي، ثم العمل على إصلاح النظام السياسي ليتماشى مع تطلعات المجتمع، خاصة بعد التجارب الماضية منذ عام 2003. يمكن أن يكون هذا التغيير بداية لتحول كبير نحو استقرار سياسي واقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة. هناك حاجة للتأكيد على أهمية التعليم، التكنولوجيا، وابتكار الحلول الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، مما يفتح آفاقاً جديدة لتطوير رأس المال البشري وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية والمجتمعية.

يشهد العراق اليوم وضعاً فريداً، ففي عام (2003)، مر البلد بتغيرات جذرية أثرت على ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. حتى ذهب بعضهم إلى حد توقع تدمير الدولة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

ومؤسساتها والعقد الاجتماعي. وصلت الأزمة إلى ذروتها في منتصف عام (2014) عندما اجتاحت التنظيمات الإرهابية نحو ثلث العراق وهددت نسيجه الاجتماعي وبنيته المؤسسية ومستقبله التنموي، ثم عقبها الاحتجاجات الشعبية، التي شبه مستمرة وتزامنت معها استمرار الأزمة الوبائية لجائحة COVID 19 –، ومن أهم هذه التحديات ما يأتي:

- الاقتصاد التقليدي: يمثل الاقتصاد التقليدي أهم التحديات الرئيسة في هذا المجال، فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، مما أدى إلى جعل الاقتصاد غير قادر على توليد فرص عمل؛ والسبب في انعدام وجود الروابط الأمامية والخلفية في القطاع النفطي، الأمر الذي فاقم معدلات البطالة (يُنظر الشكل 5)، وعندما يصبح الاقتصاد غير قادر على توفير فرص عمل، كلما أصبحت القطاعات الأخرى التي تستوعب تقليدياً القوة العاملة أكثر اعتماداً على العوائد النفطية، يكفي تسليط الضوء على الصراعات التي بثيرها هذا التحدي على الرغم من أن قطاع النفط حقق (53%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004 – 2016) واستحوذ على أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات، إلاّ أنه استخدم حوالي (3%) فقط من القوة العاملة، مما يجعل دمج الفقراء والنساء في هذا الاقتصاد التقليدي أكثر صعوبة[54].

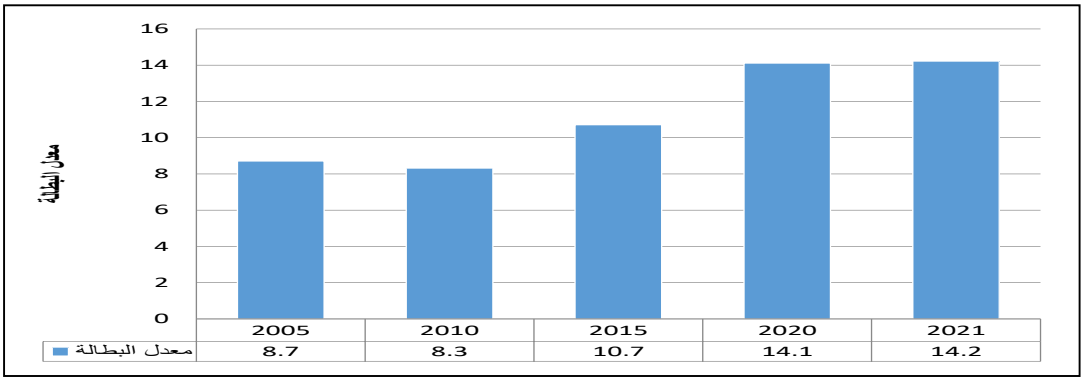

شكل (5) معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في العراق للأعوام (2005 – 2021)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي على الموقع الاتي:

data.albankaldawli.org.

- النمو السكاني: يشكل النمو السكاني المرتفع أحد أهم هذه التحديات، إذ يصل هذا النمو سنوياً إلى حوالي مليون نسمة تقريباً، وبناءً على تقديرات عام (2021)، أن عدد السكان بلغ أكثر من (41) مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أنه سيرتفع إلى نحو (53) مليون نسمة بحلول عام (2030)، مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو يبلغ (2.4%) سنوياً[55]، لذلك فإن معدل النمو السكاني هذا يشكل تحدياً خطيراً لإحراز تقدم في الحد من الفقر والبطالة، ولا سيما بين فئة الشباب، وجدير بالذكر إلى أن بطالة الشباب ينتج عنها إهدار لرأس المال البشري. كما أنه يتسبب بتوليد ضغوطاً على الموارد والخدمات العامة، ويزيد من التوسع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الحضري المفرط، ويؤدي أيضاً إلى تفاقم مشكلة المستوطنات العشوائية. لديناميكيات السكان تأثير حاسم على نتائج التنمية المستقبلية، فالعراق لديه واحدة من أكبر مجموعات الشباب في العالم، إذ يمثل عدد من دون سن التاسعة عشر عاماً حوالي (50%) من حجم السكان. وسيزداد عدد السكان البالغين من (22 – 23) مليوناً بحلول العام (2030)، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الضغوط على الموارد الاقتصادية التي هي بالفعل نادرة بما في ذلك الغذاء والمياه والبيئة التحتية الحضرية والخدمات. ويتوقع أن تكون هناك حاجة إلى (5-7) ملايين فرصة عمل إضافية، يمكن أن يكون هذا الرقم أعلى إذا ما زادت معدلات المشاركة في القوى العاملة، ولاسيما بين النساء[56].

وعليه يتطلب استغلال هذا التحول الديموغرافي بنجاح مزيداً من الاستثمارات في التعليم والمهارات المعرفية والتحسينات في بيئة الأعمال وإدارة أفضل للموارد الطبيعية، مما ينتج عنه قوة فعّالة لتحفيز نمو اقتصاد مستدام وتعزيز الطبقة الوسطى لتعزيز انسجام اجتماعي وسياسي أوسع.

- ضعف التخصيصات المالية: بما أن التعليم يُعد ركيزة أساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته المعرفية، وعلى مستوى البلاد يشير الواقع إلى ضعف نسبة تخصيصات التعليم والعملية التربوية في الموازنات العامة الاتحادية بشكل ملحوظ، فضلاً عن ظاهرة غياب تشريع الموازنات لبعض السنوات؛ بسبب مرتبط بالتحدي اللاحق، مما انعكس سلباً على المزيد من تردي في واقع التعليم والعملية التربوية سواء أكان على الصعيد المادي كالأبنية المدرسية والمؤسسات التعليمية، أم على الصعيد المعنوي في بناء الإنسان وصقل مواهبه العلمية والمعرفية .
- تحدي الاستقرار السياسي والأمني: يواجه البلد تحدياً استراتيجياً رئيساً يتمثل بضمان الاستقرار في النظام السياسي والوضع الأمني، والتداول السلمي للسلطة مع كل عملية انتخابية، (ولاسيما الانتخابات المبكرة التي اجريت في تشرين الأول من عام 2021، وتعثر اجراء الانتخابات المحلية منذ زمن طويل)، واعتماد آليات دستورية لإدارة التنافس بين الكتل السياسية، ومنع عودة التنظيمات الإرهابية إلى البلاد من خلال بناء سلام مستدام حتى لا تتأثر الفئات الضعيفة والمهمشة والنساء والأطفال بانعدام الأمن والاستقرار.
- تحدي الحوكمة الرشيدة وضعف الأداء المؤسسي: يتطلب اعتماد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وإدماجها في خطط التنمية المحلية تكييف الإطار العام لهذه الأهداف وغاياتها ومؤشراتها مع الظروف والأوضاع المحلية ومستويات التنمية، فتفكك عمليات التخطيط المنفصلة والتجاهل لمستويات الإدارات المحلية سيجعل مستويات الإنجاز متخلفة عن المستويات الدولية، معلناً انفكاك إدارة التنمية المحلية عن غايات الأهداف ونتائجها المؤشرة. من التحديات في هذا المجال، الفساد الإداري والمالي، والفساد يُعد تحدياً كبيراً في العراق، الذي لا يزال يحتل موقعاً متدنياً جداً في تقارير مدركات الفساد (يُنظر الجدول 5). والارتباك المؤسسي فقد أحدث التحول، الذي شهده البلد عام (2003)، ارتباكاً وتنافساً مؤسسياً بين المؤسسات الاتحادية من جهة والمحلية من جهة أخرى، على الرغم من التوجه نحو المزيد من اللامركزية الإدارية، إلاّ أن القدرات المحلية لا توفر أطراً فعّالة للتنسيق وجمع البيانات وتحليل السياسات على الرغم من محاولات الحكومة الاتحادية لإشراك المحافظات في جهود التنمية المستدامة، لا يزال العمل التنموي مدفوعاً إلى حدٍ كبير من قبل الحكومة الاتحادية بدلاً من الالتزام المحلي بتحقيق الأهداف ودعم العملية والتأكيد على هذا الالتزام محلياً. وأن آليات التنسيق المؤسسي تعاني من الضعف بالتنسيق على المستويين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الاتحادي والمحلي وفيما بينها ما زالت ضعيفة، ومن غير الواضح عن الكيفية، التي يتم فيها دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاقتصادية وعملية تطوير الموازنة وتحديد الأولويات .

جدول (5) ترتيب العراق على مؤشر مدركات الفساد بين ترتيب دول العالم للأعوام (2005 – 2020)

السنوات	القيمة	المرتبة	مجموع الدول
2005	2.2	137	159
2010	1.5	175	178
2015	1.5	161	168
2020	2.1	160	171

المصدر: منظمة الشفافية الدولية- مؤشر مدركات الفساد لسنوات مختلفة.

- تحدي إعادة الإعمار: تقدر الأضرار المالية الناجمة عن الحرب على التنظيمات الإرهابية في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك وبغداد وبابل بنحو (55461) تريليون دينار عراقي على أساس أسعار عام (2014)، أي (46.9 مليار دولار). وإذا ما أضيفت الأضرار التي لحقت بالمنازل الخاصة البالغة (18.7) تريليون دينار، فإن إجمالي الأضرار ستصل إلى (75.306) تريليون دينار عراقي (63.7 مليار دولار)[57] .
- هجرة الشباب أو هجرة العقول، فالعراق من أكثر الدول تضرراً في ما يتعلق بخسارته للكفاءات والمهارات الجامعية والعلمية، إذ بلغ صافي الهجرة (39171.00) لعام (2017)[58] .

ب- الفرص

إن التحديات آنفة الذكر، تفرض على الاقتصاد العراقي مزيداً من الجهود والاستغلال الأمثل لكل ما يمتلك من طاقات ومقدرات، وأنه من الممكن التعامل مع هذه التحديات، وتجسير هذه الهوة بين العراق ودول العالم لاسيما تجربة فنلندا؛ إذا توافرت الإرادة السياسية كشرط أول، ثم حشدت الطاقات والموارد اللازمة لبناء قطاع التعليم قبل الجامعي، ثم مجتمع المعرفة. فعلى سبيل المثال، نلحظ من التجربة الفنلندية عندما توفرت الإرادة السياسية والثقافة الشعبية وحشدت الطاقات والموارد ووضعت الخطط والمتابعة والمراجعة، فإنها حققت المراتب الأولى على صعيد اقتصادها المعرفي، فضلاً عن تطوير مؤشر التعليم قبل الجامعي، ومن ثم انعكس على تقدمها في تحقيق تنميتها المستدامة. ويمكن أخذ كل ما هو إيجابي من تجربة فنلندا في هذا المؤشر وتجنب ما لا يتناسب وطبيعة العراق، لكون لكل بلد طبيعته وظروفه الخاصة .

في الحقيقة فإن العراق يمتلك لكل الفرص والمؤهلات الكافية من أجل الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وبناء مؤشر التعليم قبل الجامعي، سواء أكانت موارد مادية أم بشرية، والأخيرة وأن تم ذكرها ضمن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

التحديات، إلاّ أنها تُعد أيضاً من أكبر الفرص، عند تحويلها من ظاهرة تهدد بالخطر إلى حالة من الفرص التنموية، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات جادة، ومن الممكن أن تنجح هذه السياسات في تأهيل القدرات الشبابية التي يمتلكها البلد، والعمل على دمجها في عملية توطين المعرفة واحداث تغييرات اجتماعية وثقافية ونمو اقتصادي بما يحوّلهم إلى قوة منتجة للمعرفة. وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء قطاع التعليم قبل الجامعي بشكل يناظر مثيلاته في دول العالم وبلد التجربة خاصة. وثمة حقيقة سوسيولوجية واقتصادية تشير إلى أنه حين تتزايد فرص العمل، فإن فئة الشباب تصبح مصدراً ورصيد قوة محفزة، إذ يمكن لهذه القدرات الشبابية أن تشكل فرصة سانحة لإنجاح التنمية المستدامة وتحقيق تطور مؤشر التعليم قبل الجامعي، فضلاً عن بقية المؤشرات الأخرى، لو نجح العراق في دمج الشباب في عملية التنمية بشكل ناجح؛ ذلك أن قوة العمل في العراق تفوق أعداد المتقاعدين. وهذه فرصة ستظل مفتوحة حتى عام (2050)، ولكن من الضروري الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، ولاسيما تجربة فنلندا واتباع الخطوات التي اعتمدت عليها ونجحت في بناء وتطوير مؤشر التعليم قبل الجامعي، الذي انعكس ايجاباً على تحولها إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق تنميتها المستدامة .

5: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1- لقد أصبحت فنلندا مثالاً عالميًا في كيفية التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك بفضل التخطيط الدقيق والإرادة الحقيقية. من خلال إعادة هيكلة نظامها التعليمي بدءًا من مرحلة التعليم المبكر وحتى التعليم العالي، استطاعت فنلندا أن تطور مهارات الحياة التي يحتاجها الطلاب لمواجهة تحديات العصر الحديث. مفهوم احترام التعليم يعد حجر الزاوية في الثقافة الفنلندية، حيث يُنظر إليه كجزء أساسي من الهوية الوطنية. الفخر بالتعليم والتعلم يعكس التزام المجتمع الفنلندي بتطوير الأفراد وجعلهم قادرين على تحقيق إمكانياتهم كاملة. هذه الفلسفة ساعدت فنلندا في النهوض من كونها واحدة من أفقر دول العالم إلى واحدة من أغنى الدول وأكثرها تقدمًا تكنولوجيًا. والتعليم في فنلندا لا يُعتبر مجرد وسيلة لتلقين المعرفة، بل هو عملية بناء شخصية الفرد وتمكينه من التفاعل مع التحديات الحياتية والتكنولوجية. النظام التعليمي في فنلندا لا يقتصر على التحصيل العلمي بل يشمل أيضًا تنمية مهارات التفكير النقدي، التعاون، والقدرة على الابتكار، مما جعل فنلندا تحافظ على مكانتها الرائدة في مجال التعليم على مستوى العالم.

2- إن تقدير المعلمين في فنلندا يعد جزءًا أساسيًا من فلسفة التعليم في البلاد، حيث يُعتبر المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية، ويحظى بمكانة عالية تعادل مكانة الأطباء والمحامين. هذا التقدير الكبير يُظهر التزام المجتمع الفنلندي بأهمية التعليم ودوره الحيوي في بناء المجتمع والنهوض به. وفيما يتعلق بتطوير المعلمين، يتلقون تعليمًا نظريًا وعمليًا قويًا يضمن تأهيلهم بشكل كامل. يتم تدريبهم على تصميم المناهج الدراسية وتطوير استراتيجيات تعليمية تتناسب مع احتياجات الطلاب، مما يساهم في تحقيق تعليم ذي جودة عالية. المعلمون في فنلندا لا يعملون فقط في الصفوف الدراسية، بل لديهم وقت مخصص للتخطيط والتحضير، مما يساهم في تقديم تعليم عميق ومؤثر. ونظام التعليم الفنلندي يعتمد على ضمان جودة التعليم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

بدلاً من التركيز على الكم، حيث يتم التركيز على دراسة الموضوعات بشكل عميق وعلى أنشطة تعلم تشجع التفكير النقدي والإبداع. العاملون في المجال التربوي يتمتعون بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم، مما يعزز من فاعلية التدريس ويضمن تقديم تعليم يتسم بالمرونة والابتكار.

3- فرص متساوية، فالمساواة بحسب الجنس والمنطقة والخلفية الاقتصادية والاجتماعية هي مبادئ أساسية لسياسة التعليم الفنلندية. الهدف الأساس لنظام التعليم هو توفير تعليم شامل جيد النوعية. وهذه تشكل احدى أهم نقاط القوة التي تميز نظام التعليم فيها، وأنه تتوفر الفرص التعليمية المجانية والشاملة نفسها لجميع السكان. ويُعد هذا الشعار الأكثر أهمية في التعليم الفنلندي وتتفق جميع الأحزاب السياسية على ذلك. بغض النظر عن الخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية، وسواء أكانوا في مناطق ريفية أم حضرية، فقيرة أم غنية يحصلون على جودة تعليم متساوية، ويتم توزيع المال بالتساوي على المدارس إلى حدٍ كبير، كما أنه لا يوجد تصنيفات وترتيبات ومنافسة بين المدارس فجميعها تعمل على وفق أهداف قومية واحدة .

4- ضعف نسبة التخصيصات لقطاع التعليم والعملية التربوية في الموازنات العامة الاتحادية، فضلاً عن ضعف مؤشرات اقتصاد المعرفة في العراق معبراً عنها بغياب عن تقارير المعرفة العالمية منذ إصدارها عام (2017)، وحتى عام (2020)، ومن ثم أدائه الضعيف في تقرير عام (2021)، ولاسيما في مؤشر التعليم قبل الجامعي، يشير إلى استمرار التدهور في العملية التربوية وعدم استفادة العراق من القدرات والموارد المادية والطاقات البشرية مثلما فعلت الدول الأخرى ولاسيما فنلندا، وهو ما يعني تأخره عن الركب المعرفي والتنموي على حدٍ سواء ما لم يتم تدارك ذلك من قبل الحكومة والوزارات ذات العلاقة.

ب- **التوصيات**

1- يتطلب إيجاد الإرادة السياسية، والإخلاص والجدية في العمل، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بصورة صحيحة والاستفادة من تجربة فنلندا، التي سبقتنا في هذا المجال، وأخذ منها كل ما هو إيجابي ويتوافق مع بيئة وظروف العراق، والابتعاد عن الإخفاقات والسلبيات، التي مرت بها .

2- الاهتمام بالتربية والتعليم ممثلاً بالجامعات والمعاهد ورعاية العلماء والمبدعين ووضع الحوافز بهدف تطوير البحث العلمي وايجاد القاعدة العلمية الرصينة .

3- رفع نسبة ما يخصص لأغراض البحث العلمي على وجه الخصوص والوزرات المعنية بالعلم كالتربية والتعليم في الموازنات العامة ورفع نسبة الإنفاق على التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي للسكان والمعالجة الجدية لظاهرة الفقر والبطالة في العراق .

4- توفير الحوافز المالية والمعنوية وتبني السياسات، التي تهدف على جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر يسراً لأفراد المجتمع عامة وقطاع التعليم قبل الجامعي خاصة، وإشاعة ثقافة المعرفة في العراق .

المصادر

(1) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2016، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 3 , 5, 7 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

(2) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي ، ص 8 .
(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2020، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص XI .
(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، منهجية مؤشر المعرفة العالمي 2021، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 25 .
(5) Marta Foresti and other, Migration and the 2030 Agenda for Sustainable Development, Overseas Development Institute (ODI), London, September 2018, P 85.
(6) Republic of Iraq-Ministry of Education and UNICEF, THE COSTS AND BENEFITS OF EDUCATION IN IRAQ: AN ANALYSIS OF THE EDUCATION SECTOR AND STRATEGIES TO MAXIMIZE THE BENEFITS OF EDUCATION, P 38.
(7) فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات – اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات – في الفترة من 10 – 11 اكتوبر 2017، جامعة بني سويف – كلية الآداب، جمهورية مصر العربية، ص 304 .
(8) محمد عبد المنعم السيد ابو سليمان، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات – اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات – في الفترة من 10 – 11 اكتوبر 2017، جامعة بني سويف – كلية الآداب، جمهورية مصر العربية، ص 716،717 .
(9) John Houghton and Peter Sheehen, A Primer on the Knowledge Economy, Paper prepared for the National Innovation Summit–organised by the Department of Industry–Science and Resources, Canberra and held in Melbourne 9–11 February 2000, Centre for Strategic Studies, P 1 .
(10) Walter W. Powell and Kaisa Snellman, The Knowledge Economy, 2004, Stanford University, P 201 .
(11) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، مصدر سبق ذكره، ص89 .
(12) إسماعيل حمادي مجبل، اقتصاد المعرفة ودوره في تكوين الثروة المادية تجارب دول مختارة الدروس المستقاة للاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10 – العدد 22، 2018، ص 59 .
(13) نيفين حسين محمد، دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول " دراسة حالة دولة الإمارات، " الإمارات العربية المتحدة - وزارة الاقتصاد، أغسطس 2016، ص 9 .
(14) http://www.journeytoexcellence.org.uk.
(15) للمزيد أنظر: نيفين حسين محمد، مصدر سبق ذكره ص 3 - 4 .
(16) Timur Kogabayev and Antanas Maziliauskas, The definition and classification of innovation, HOLISTICA – Journal of Business and Public Administration, Aleksandras Stulginskis University, Vol. 8, Issue 1, April 2017, P. 61 .
(17) نيفين حسين محمد، مصدر سبق ذكره ص 5 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

(18) Frank G. van Oort and Otto Raspe, The knowledge economy and Dutch cities, Paper prepared for the European Regional Science conference (ERSA), Amsterdam, August 23 - 27, 2005,P. 5 .
(19) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، مصدر سبق ذكره، ص 41 .
(20) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2016، مصدر سبق ذكره، ص 67 .
(21) يحيى حمود حسن البوعلي، واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص 1 .
(22) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، مصدر سبق ذكره، ص 71 .
(23) https://leverageedu.com .
(24) Salla Korpela, Education in Finland Key to the nation's Success, Ministry of Foreign, Otavamedia OMA, 2017, P 4.
(25) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Finland Country Case Study, Global Education Monitoring Report Accountability in education: Meeting our Commitments, 2017, P 2.
(26) Organisation for Economic Cooperation and Development, Education Policy Outlook Finland, Paris, November 2013, P 10.
(27) www.infofinland.fi/ar/living.com .
(28) www.arabic.rt.com .
(29) www.arabic.rt.com .
(30) Organisation for Economic Cooperation and Development, Education at a Glance: OECD Indicators, Paris, 2019, P 4.
(31) www.arabic.rt.com .
(32) www.lakome2.com .
(33) www.shafaq.com .
(34) www.lakome2.com .
(35) https://www.newnordic.school.
(36) Carl J. Dahlman and other, Finland as a Knowledge Economy: Elements of Success and Lessons Learned, Knowledge for Development Program – World Bank Institute, World Bank, Washington, 2006, P 58 .
(37) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Op. Cit, P 2.
(38) www.infofinland.fi.com .
(39) https://leverageedu.com .
(40) https://bigthink.com.
(41) www.lakome2.com .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

(42) www.lakome2.com .
(43) Salla Korpela, Op. Cit, P 4.
(44) https://leverageedu.com .
(45) www.infofinland.fi/ar/living.com .
(46) www.finland.fi/ar/alheatt-walmjtma.com .
(47) https://academiamag,com.
(48) https://leverageedu.com .
(49) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Op. Cit, P 7.
(50) www.taw3ia.com .
(51) Salla Korpela, Op. Cit, P 20.
(52) www.taw3ia.com .
(53) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Op. Cit, P 4.
(54) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019, (The Triumph of National Will), P 32 .
(55) data.albankaldawli.org . البنك الدولي، بيانات متاحة على الموقع.
(56) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, Op. Cit, P 31 .
(57) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 – (انتصار إرادة وطن)، ص 27-28 .
(58) data.albankaldawli.org . البنك الدولي، بيانات متاحة على الموقع.